مجلة اللسانيات التطبيقية ISS N : 2588-1566 الصفحات: 101 – 114
المجلد: 04 العدد: 02 السنة: 2020

البذور التداولية في الدرسِ النحوي القديم وتأثيراتها في الدرس اللسانيّ الحديثِ–دراسة وصفية مقارنة للأعمال التأصيلية لأحمد المتوكل ومحمد الأوراغي-

The pragmatic features in the patrimony linguistic studies and it effects on the modern linguistic studies

- A Comparative descriptive study of the original studies of Ahmed el Moutaouakil and Mohammed el Uraghi-

حفصة عيساني*
جامعة محمد الصديق بن يحي. جيجل (الجزائر).
مخبر اللغة وتحليل الخطاب
aissanihafsa@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/11/25. تاريخ القبول:2020/12/02

الملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى الحديث عن أهم المعالم النحوية التداولية في الدراسات اللغوية التراثية وتبيين البذور والإرهاصات الأولية فيها، ومن ثمّة الانتقال إلى الحديث عن تأثيراتها في الدراسات اللسانية الحديثة من خلال وصف الأعمال التأصيلية للباحثين أحمد المتوكّل ومحمد الأوراغي، واستخراج الأسس والمبادئ التي ارتكزا عليها في تلك الأعمال، ومن ثمّة المقارنة بين هذه الأعمال ومحاولة استخراج القواسم المشتركة بينها وكذا الاختلافات الموجودة فيها، والعمل على كشف أهم الأفكار التراثية التداولية المؤثرة على هذين الباحثين، وكذا النقاط التراثية التي يشتركان فيها، إضافة إلى محاولة تبيين انطلاقة كلّ منهما في بناء دراساته، التي يحاولان من خلالها التأسيس لنظريات لسانية جديدة تخدم اللغة العربية بالأخص، وتنصفها ضمن الدراسات اللسانية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الدرس النحوي القديم، المعالم النحوية التداولية، اللسانيات الحديثة، الأعمال التأصيلية، أحمد المتوكّل، محمد الأوراغي.

Abstract:

This paper seeks to talk about the most important pragmatic grammar features in the patrimony linguistic studies, and to indicate seeds and initial burnouts in them. We are moving on, to talk about its effects in modern linguistic studies by describing the original works of the Linguist researchers Ahmad Al-Moutaouakil and Mohammad Al-Uraghi and extracting the bases and principles that they have based on in these works, and there is a comparison between these works and the attempt to extract the common denominators and the differences that exist in them. Working to reveal the most important pragmatic patrimony ideas that affect these researchers, as well as the patrimony points they share, in addition to an attempt to show that each of them is starting to build its studies, which they try to establish

* المؤلف المرسل.

new linguistic theories that serve Arabic in particular and that are part of modern linguistic studies.
Keywords: Patrimony grammar study, Pragmatic grammar features, modern linguistics Original studies, Ahmed el Moutaouakil, Mouhammed el Uraghi.

مقدمة:

تعدّ الدراسات النحوية القديمة بمثابة المنبع الذي تستقي منه الدراسات اللغوية الحديثة أهم أسسها التي تستند إليها، فالنحاة العرب القدامى ساهموا إسهاما كبيرا في الكشف عن مختلف الظواهر النحوية ومن ثمّة تناولها بالدراسة التي تستلزمها، ومن أهم ما توصّلوا إليه هو أنّ التراكيب المختلفة للغة أثناء الحديث تتبع السياقات المحيطة بالمتخاطبين وتتشكّل وفقها، فعلى مبدأ هذه الفكرة أسّسوا النحو العربي وبنوا قواعده، وهو بذلك يعدّ نحوا وظيفيا تداوليا عكس الأنحاء الأخرى التي كانت تخضع لمبدأ المعيارية والشكلية.

وانطلاقا من تلك الأفكار المبثوثة في مختلف وأهم الكتب النحوية القديمة مثل كتاب سيبويه وكتب ابن جني بنى الباحثون اللسانيون أعمالهم، وتأثروا بها تأثّرا كبيرا فجاءت أغلب الأعمال اللسانية الحديثة سواء الغربية منها أم العربية مبنية على تلك الأفكار والبذور التي كانت متضمنة في أبحاث القدامى، ومن أهم الأمثلة العربية التي حاولنا التركيز عليها الباحثان المغربيان: أحمد المتوكّل ومحمد الأوراغي، اللذّان انطلقا في أعمالهما الأولى ممّا قام به القدامى، محاوليين في ذلك المزج بين ذلك القديم والحديث. فأحمد المتوكّل حاول في أطروحته التي نال بها دكتوراه دولة في النحو الوظيفي، الموسومة ب: "reflextions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistiquearabe"استنبات"* الأفكار النحوية التداولية المتضمنة في أغلب العناصر التي تناولها هذا البحث، وذلك من خلال الاستناد إليها في المقترحات والاستنتاجات التي كان يخلص إليها مع التمثيل منها. أمّا محمد الأوراغي فقد حاول البحث عن الأصول التداولية في الجمل والتراكيب العربية المختلفة في كتابه الموسوم ب: الوسائط اللغويّة، والاستناد إليها في وضع تقسيمات مختلفة للوظائف التداولية التي اقترحها. فما أهم الأفكار النحوية التداولية التراثية المؤثرة في أعمالهما اللسانية.

1-الدرس النحوي التراثي:

1-1-المعالم التداولية في دراسات النحاة العرب القدامى:

يعدّ النحاة العرب القدامى من أبرز الباحثين الذين ساهموا في دراسة اللغة العربية ومحاولة تقنينها استنادا إلى عدّة مبادئ غير أنّه "لم يكن كلّ النحاة العرب بعيدين عن دراسة "المعاني" في تحليلهم للجمل، بل منهم من كان على صلة وثيقة بـ"معاني الكلام" وبأغراض الأسلوب ومقاصده، وبطرق وأحوال الاستعمال اللغوي وبطبيعة العلاقة بين المتكلمين والمتخاطبين وبملابسات الخطاب ودلالاته وأغراضه. ولم يكن نحوهم كله "نحوا شكليا خالصا"، إذ لم تكن عبقرية نحوهم أنّه

يفصل فصلا صارما بين الشكل البنيوي للجملة وبين مقامات وأحوال استعمالات الجملة كخطاب تواصلي، كما يصوره بعض الباحثين المعاصرين."[1] فبعض الأبحاث اللغوية المعاصرة ركّز فيها أصحابها على الجانب الصوري الشكلي للغة مهملين في ذلك جانبها الوظيفي التواصلي، وهذا ما تجنّبه القدامى في أعمالهم إذ إنّهم أكّدوا على الوظيفة التواصلية للغة وصبّوا اهتماماتهم عليها، وكذا هي الحال مع دراساتهم النحوية، فالنحو العربي نحو وظيفي مبني على المقامات والسياقات المختلفة التي تصادف المتكلّم في حياته اليومية فتفرض عليه استعمال أشكال لغوية معيّنة، عكس الأنحاء الأخرى التي كانت تعتمد على المعيارية والمنطقية أكثر. فالنحويون العرب القدامى أدركوا مدى أهمية السياق في تحديد شكل الجملة التي يتواصل بها المتخاطبون، لأنّ السياق هو الذي يتبع القاعدة النحوية التي تشكّل الكلام وليس العكس، وهذا ما نحتاج أن ندركه اليوم، فتعلّمنا للقواعد النحوية أولا ليس بقدر أهمية تعلمنا لكيفية استعمالها. يقول ابن جني في كتابه الخصائص في باب تجاذب المعاني والإعراب: "هذا موضع كان أبو عليّ –رحمه الله-يعتاده، ويلمّ كثيرا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه. وذلك أنّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب".[2] فهذا القول دليل على أنّ النحاة القدامى لم يستغنوا عن المعنى والتداول في دراساتهم وربطوا الإعراب به وجعلوه تابعا له، إذ إنّ كلّ معنى يقتضي تركيبا معيّنا، فإذا أردنا التعبير عن معنى ما في سياق ما لابدّ أن نستعمل التركيب الموائم له،

ومن أهم المبادئ التي لها علاقة وطيدة بالتداول ضمن هذه المعالم: مبدأي الإفادة والمقصد، وكذا التقديم والتأخير:

1-1-1-مبدأ الإفادة:

تشتمل الأبحاث اللغوية والنحوية التراثية على عدّة أفكار تداولية أثّرت في الدراسات الحديثة لاحقا ومن بين أهم تلك الأفكار ما أصبح يصطلح عليه الآن بالإفادة والمقصد والأفعال الكلامية وغير ذلك من الأفكار التي نوردها على سبيل التمثيل لا الحصر "ويراد بالإفادة حصول الفائدة لدى المخاطَب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلّم وقصده، وهي "الثمرة التي يجنيها المخاطَب من الخطاب. وقد وجدنا النحاة العرب المهتمين بالأبعاد التداولية للخطاب يناقشون هذه المسألة خصوصا في عدّة ظواهر أسلوبية منها ظواهر: التعيين، والنفي والإثبات، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير."[3] وهذا إن كان يدلّ على شيء فإنّما يدلّ على ذكاء النحاة القدامى وتنبّههم إلى وجوب تضمّن الخطاب للرسالة الصحيحة التي يودّ المخاطِب إيصالها لمخاطَبه، فالتفاهم بين الناس يحدث نتيجة حسن استعمالهم لكلامهم وتوظيفهم للعناصر المهمة التي تقوم عليها الفكرة الأساسية التي تدور حولها خطاباتهم، وأيّ استعمال في غير محلّه يؤدي إلى وصول الرسالة خاطئة ممّا ينجرّ عنه سوء فهم. ومن أمثلة الحذف التي يوردها سيبويه في "الكتاب" حذف الخبر، فيقول في هذا الباب: "هذا باب من الابتداء يضمر

فيه ما يبنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا. أمّا (لكان كذا وكذا) فحديث معلّق بحديث (لولا). وأمّا (عبد الله) فإنّه من حديث (لولا)، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد (ألف الاستفهام) كقولك: أزيد أخوك؟"[4] فحذف الخبر في الكلام أُريد منه إفادة السامع وتوجيه ذهنه إلى العنصر الأهم، فلو أبقي على الخبر لتشتت ذهن السامع بتركيزه عليه، فالخبر في بعض الجمل لا يفيد ولا يكون هو المقصود ممّا قيل فيستغنى عنه.

1-1-2-التقديم والتأخير:

وقد أطلق النحاة على هذه الظاهرة مصطلح "العناية والاهتمام"، حيث يقول سيبويه في ذلك: "كأنّهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهيمانهم ويعنيانهم" وهكذا ليصبح الاهتمام بالشيء المعيّن والعناية به المبدأين الأساسين اللّذين لا يُستغنى عنهما في توجيه رتبة العناصر اللغوية.[5] ويضيف سيبويه في باب تقديم الخبر قائلا: "هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ، ويسدّ مسدّه؛ لأنّه مستقرّ لما بعده وموضع. والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله، ولكن كلّ واحد منها لا يستغنى به عن صاحبه."[6] فالتقديم والتأخير في الكلام لا يكون اعتباطيا وإنّما يحصل لغرض معيّن يريد المتكلّم إيصاله للسامع، فالعنصر الذي تمّ تقديمه ليحتل صدارة الكلام يعدّ الأهم.

1-1-3-مبدأ المقصد:

يعدّ مبدأ المقصد من أهم المبادئ المتناولة في الدراسات اللغوية التراثية "ويراد به، في تصوّر نحاتنا القدامى، الغاية التواصلية التي يريد المتكلّم تحقيقها من الخطاب وقصده منه. وعليه تكون "مراعاة الغرض من الكلام"، في عرف أغلب النحاة، قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة... وهي المعاني التي تعارف عليها المعاصرون باسم "القصدية"."[7] فالمتكلّم يستعمل الجمل التي تتماشى وتتواءم مع الأغراض البلاغية المرادة في الحديث، ذلك لأنّ الغرض البلاغي أو القصد الذي يسعى هذا المتكلّم إلى تحقيقه في كلامه يتطلّب نوعا معيّنا من الجمل، فإذا استعمل غير ما يناسبه اختلّ معنى الخطاب وانحاز إلى معنى آخر غير الذي كان يودّ إيصاله لمتلقيه.

و"يمكن أن نميّز في التحليل بين وظيفة الخطاب ومعناه، فوظيفته تتمثل في كونه يأتي لتحقيق هدف تواصلي ما، بإحداث تأثير أو استجابة ما. أمّا معناه، فإنّه يتمثّل فيما يحمله من إفادات أو يتضمنه من معلومات. هكذا يمكن أن نجري هذا التمييز المنهجي بين المعنى والوظيفة، وإن كانا لا ينفصلان عن بعضهما في الواقع، إذ لا يتحقق المعنى إلاّ بتحقيق الوظيفة، ولا تحقق الوظيفة إلاّ بتحقيق المعنى."[8] فمعنى الخطاب ملازم لوظيفته، ويقصد بالمعنى الفحوى التي يتضمنها الكلام الذي يدور بين المتخاطبين وهو أهم ما يحمله الحديث إذ يعدّ محوره الأساسي الذي به يوّجه المخاطِب مخاطبيه إلى المقصد الذي يسعى للوصول إليه، وبذلك فهو ملازم للوظيفة التواصلية، كما أنّه "وفي اعتقادنا أنّ سيبويه قد حشد في كتابه نماذج من هذه البحوث كلّها ابتداء من النحو فالصرف

والأصوات. وبين كلّ ذلك قضايا من صلب التداول اللغوي. ولسنا نعتقد أنّ للمنطق في ذلك مدخلا كما اعتقد بعضهم مستدلا في ذلك بأدلة واهية..."[9] فالوظيفة التواصلية التداولية للغة لم يستغن عنها في دراسات سيبويه ولم تهمل من قبله، بل كانت حاضرة في مباحث تلك الدراسات كلّها، فالنحو والصرف تمّ بناء أسسهما وفقا للوظيفة التواصلية للغة إضافة إلى الدراسات الصوتية التي لم يفصل فيها ابن جني بين بنية الصوت ومعناها الذي يؤديه في الكلمة والسياقات التي يردان فيها، فدراسات القدامى لم تكن شكلية صورية بقدر ما كانت تداولية وظيفية، ففي "سر صناعة الإعراب" يتحدّث ابن جني عن المعاني التي تتبع تغيّر الأصوات في الكلمات، فكلّ صوت يحدث معنى معيّنا، وفي باب "السين" يقول: "السين حرف مهموس، يكون أصلا وزائدا. فإذا كان أصلا وقع فاء وعينا ولاما. فالفاء نحو: سَلْم وسَلِم، والعين نحو: حُسْن وحَسُن، واللام نحو: جرْس وجَرَس. وإذا كانت زائدة ففي استفعل وما تصرّف منه، نحو: استخرج ومُسْتخرج. واستقصى ويستقصي، وهو مُستقص."[10]

ويتضح ذلك أيضا من خلال الدراسات النحوية القديمة التي لم يفصل فيها جلّ نحاتنا بين المبنى والمعنى في التحليل النحوي (الإعراب)، وإنّما مارسوا التحليل النحوي ولسان حالهم يقول، كما عبّر عن ذلك ابن هشام: "متى بُني على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد"، فجعلوا القواعد المنهجية المقررة قاعدة تقول: "الإعراب فرع المعنى"، وكلّ هذا يعني أنّهم درسوا اللغة دراسة وظيفية-تداولية.[11]

1-2-بذور الأفعال الكلامية عند النحاة القدامى:

1-2-1-تقسيمات الكلام عند النحاة القدامى:

1-2-1-1-الجملة الخبرية:

اتفق أغلب النحاة القدامى على تقسيم الجمل إلى نوعين: الخبرية والإنشائية، والجملة الخبرية "[...] هي التي يكون معناها صالحا للحكم عليه بأنّه صدق أو كذب من غير النظر إلى قائلها."[12] فكلّ الجمل التي نلمس فيها الصدق أو الكذب، وتكون لدينا المقدرة على الحكم عليها بذلك دون الالتفات إلى أصحابها والمناسبات التي قيلت فيها أو السياقات المحيطة بها تعدّ جملا خبرية أو إخبارية.

1-2-1-2-الجملة الإنشائية:

أمّا الجملة الإنشائية فإنّها عكس الجملة الخبرية وعليه تعرّف بأنّها " الجملة التي تشتمل على نوع من الطلب، وهي التي لا تحتمل الصدق والكذب."[13] فعدم خضوع الجملة لاحتمالية الصدق والكذب يدخلها ضمن النوع الإنشائي من الجمل، وأمثلة ذلك عديدة، كالجمل التي تحتوي على سؤال أو نداء وغير ذلك من الأساليب الإنشائية.

فهذان التقسيمان إذن يعدّان من أشهر التقسيمات التي وضعها نحاة العربية واتفقوا عليها، فكلّ الجمل المستعملة في الكلام تنقسم إلى نوعين إمّا خبرية تأتي بمعنى الإخبار أو التواصل مع

المخاطَب من أجل إيصال فكرة معيّنة له، أو إنشائية تستعمل من أجل السؤال عن أمر ما أو التعجّب منه وغير ذلك. فالأغراض هذه التي تستوجبها السياقات تستوجب هي كذلك تركيبات معيّنة لابدّ من مراعاتها أثناء الكلام، ما دفع بالنحاة إلى إدخال هذا المبحث ضمن دراساتهم ومعالجته نحويا ليكون بذلك تطابق بين المعنى والمبنى.

فتقسيم اللغويين القدامى للجمل شكّل منبع استقاء الأفكار اللسانية التداولية للباحثين اللسانيين المحدثين، وظهر ذلك في النظريات اللسانية التداولية التي اعتمدت على هذه التقسيمات في تقسيم الأفعال الكلامية، وقد اتضّح ذلك من خلال أعمال أوستين وسيرل.

2-الدرس اللساني الحديث:

أصبح الدرس اللساني المعاصر يلّح على ربط البنية بالوظيفة، والمقصود بالوظيفة هنا، وظيفة التواصل ، التي تعدّ الوظيفة الأساسية للغة، إذ إنّها تتيح التواصل بين أفراد مجموعة بشرية معيّنة، وبذلك يكون الدرس اللساني قد مرّ بمراحل عديدة، وكانت اللسانيات في المراحل الأولى أي اللسانيات البنوية واللسانيات التوليدية التحويلية، لسانيات صورية غير وظيفية، تركّز اهتمامها على بنية اللغة وشكلها، ونقصد بالبنية هنا المستويات اللغوية الصوتية والصواتية والتطريزية الصرفية والمعجمية والتركيبية والدلالية، وكانت تهمل المستوى التداولي الوظيفي، ولكن مع ظهور التداوليات، واللسانيات الوظيفية بمختلف نماذجها [...]، انصبت اهتمامات الدارسين على بنية اللغة في علاقتها بالوظيفة التواصلية، ولا يمكن أن تصوّر عكس ذلك.[14]

2-1-الدرس اللساني الغربي:

2-1-1-أوستين وسيرل:

2-1-1-1-الأفعال الكلامية:

ارتبط مبحث الأفعال الكلامية بالبلاغة كثيرا، غير أنّ هذا لا ينفي ارتباطه بالنحو وبالجانب التركيبي للغة على العموم كذلك، فالسياق الذي يفرض الغرض البلاغي يتطلب كذلك شكلا وتركيبا معيّنين، فالنحو والبلاغة لا ينفصلان إذن عن بعضهما بعضا، وقد ورد في كتاب التداولية لجورج يول أنّ كلّ الأفعال التي تُنفّذ من خلال الكلام تسمى أفعالا كلامية، وفي اللغة الإنجليزية عادة ما تعطينا تسميات أكثر خصوصية كالاعتذار والشكوى والثناء والإغراء والوعد أو الطلب.[15]

2-1-1-1-1-تقسيمات أوستين للأفعال الكلامية:

-الفعل التعبيري:

يضمّ الفعل التعبيري ثلاثة أقسام من الأفعال تتمثل في:[16]

-إنتاج وحدات صوتية (عمل تصويت)

-إنتاج ألفاظ أو كلمات حسب أبنية وطبقا لقواعد نحوية (عمل صيغي).

-إنتاج دلالات تسند إلى الألفاظ والكلمات بحيث يكون لها معنى وإحالة (عمل ريطيقيّ).

فالفعل التعبيري إذن يتحقق من خلال هذه النقاط الثلاث، حيث تتشكّل الأصوات وفق نظام صوتي معيّن بحسب اللغة المتحدّثة لتتحدّ فيما بينها منتجة كلمات ذات معنى ومن ثمّة تتركّب في تراكيب تخضع للقواعد الصحيحة المتفق عليها لتنتج جملا وأحاديث فيما بعد سليمة وصحيحة على مستوى كلّ المستويات اللغوية، فكلّ فعل سليم وصحيح من الناحية الصوتية والنحوية والدلالية ويمكن استعماله للتعبير عن السياقات المختلفة التي يدور حولها الحديث يعدّ فعلا تعبيريا.

-الفعل الإنجازي:

تتحقق الأفعال والأعمال اليومية جرّاء الأفعال المستعملة في الأحاديث والحوارات التي تدور بين المتخاطبين، إذ إنّ هناك أفعالا تعمل على إنجاز عمل معيّن يتحقق من خلالها ومن ثمّة "فإنّ الفعل الذي حققه مستعمل اللغة بهذا المعنى هو ما يسميه ج.ل.أوستين فعلا إنجازيا.

وإذن، إنّنا بقولنا لشيء ما، أو بتحقيقنا للفعل التعبيري في سياق ما، نكون منجزين لفعل ما، كأن نخبر أو نعد أو نسأل."[17] فالفعل التعبيري إذا تمّ إدراجه في سياق معيّن واستعماله في مناسبة خاصة بالحديث أو الحوار الذي يجري بين المتخاطبين فإنّه يتحوّل إلى فعل إنجازي، ومن أمثلة ذلك الوعد، إذ يقوم من خلاله المتكلّم بإعطاء وعد معيّن لمخاطَبه نتيجة أمر معيّن، كأن يقول المخاطَب للمتكلّم: هل ستأتي عند الساعة الثامنة مساء، فيجيبه المتكلّم: نعم أكيد، فيسترسل المخاطَب في الحديث لشكّه في صدق ما يقوله المتكلّم، فمن أجل استبدال شكّ المخاطَب باليقين يقول له: أعدك بأنّي سآتي عند الساعة الثامنة. فالفعل "أعدك" إذن حقّق عملا في هذا السياق.

-الفعل التأثيري:

أمّا حينما "يتعلق الأمر هنا بالفعل الذي نحققه بواسطة قولنا لشيء ما وتحقيقنا للفعل الإنجازي. والشاهد على تحقيقنا لهذا الفعل يظهر في وقع الخطاب أو في الآثار التي يحدثها في المخاطب. فإن قولنا لشيء ما يترتب عنه عادة إحداث بعض الآثار في الآخرين بتعديل أنظمتهم المعرفية أو عاداتهم السلوكية. إذن، إنّ إحداث التأثير بالخطاب هو مناط الفعل التأثيري الذي يمثل العنصر الثالث في التركيبة الثلاثية للفعل اللغوي."[18] فالفعل اللغوي يتدرّج من التعبير إلى الإنجاز إلى التأثير وبذلك فإنّ التأثير يعدّ أعلى درجات الفعل اللغوي، إذ من خلاله يقوم المتكلّم بالتأثير في مخاطَبه، ومحاولة إقناعه بتلك الطريقة.

2-1-1-1-2-تعديلات سيرل للأفعال الكلامية:

اشتملت دراسات أوستين لمبحث الأفعال الكلامية ثلاثة تقيسمات تعرفنا عليها أعلاه "وقد أعاد سيرل تنظيم مقترحات أوستين على أساس التمييز بين أربعة أفعال لغوية: "فعل التلفظ"، و"الفعل القضوي"، و"الفعل الإنجازي"، و"الفعل التأثيري"."[19] فالأفعال الثلاثة التي جاءت في مقترحات أوستين خضعت للتعديل والهندسة من جديد، فإضافة إلى الزيادات التي أدرجت ضمن كلّ فعل أضيف فعل آخر اصطلح عليه بالفعل القضوي، وقد تمثلت تلك التعديلات في الآتي:

-الفعل التلفظي: EnunciationAct

يعدّ الفعل التلفظيّ أوّل فعل مقترح في دراسات سيرلو"هو إنتاج عبارة لغوية طبقا للقواعد الصوتية والتركيبية للغة ما. ويختزل فعل التلفظ، عند سيرل، الفعلين الفرعيين الصوتي والتركيبي في مقترح أوستين."[20]فسيرل قام باختزال الفعل الصوتي المشكّل من وحدات صوتية خاضعة لقواعد صوتية صحيحة موافقة للغة المتحدّثة، والفعل التركيبي الذي يتشكّل كذلك وفقا لقواعد تركيبية نحوية صحيحة في فعل واحد اصطلح عليه "الفعل التلفظي".

-الفعل القضوي: PropositionalAct

أمّا الفعل القضوي فيعدّ فعلا مبتكرا من قبل سيرل استنادا إلى أفكار ضمنية في دراسات أوستين وبذلك "فهو معادل للفعل الدلالي عند "أوستين"، على اعتبار أنّ ماكان يعرف بالفعل الدلالي، وكان يشمل عنصري المعنى والإحالة، أصبح عند "سورل" يشكل فعلا مستقلا، يسمى الفعل القضوي. ويتضمن فعلي "الإحالة" و"الحمل"."[21] فعنصرا الإحالة والحمل تمّ اختزالهما وإدماجهما في بعضهما بعضا ضمن فعل واحد اصطلح عليه بالفعل القضوي، إذ إنّه يعبّر عن قضية معيّنة موجودة في الواقع المعيش، فيقوم بربط المتكلّم بتلك القضية ويحيله عليها، فبذلك فإنّ الفعل القضوي يعبّر عن القضية التي تربط بين المتكلّم والواقع.

-الفعل التأثيري والفعل الإنجازي: PerlocutionaryAct and IllocutionaryAct

ونشير هنا إلى أنّ هذين الفعلين (التأثيري والإنجازي)، لم يختلاف "أوستين وسورل" بشأنهما، فالمقترحات الأولى لأوستين للفعل التأثيري والفعل الإنجازي بقيت على حالها ولم يدخل عليها أي تعديل آخر.[22]

ملاحظة:

نلفت الانتباه هنا إلى أنّ مبحث الأفعال الكلامية وإن غلب عليه الجانب البلاغي، فإنّه لا يتحقّق إلاّ بإدخال الجانب النحوي عليه. فالأفعال الكلامية وإن كانت موجّهة توجيها بلاغيا غير أنّها تخضع للقواعد النحوية التي تستلزمها السياقات المتنوّعة للخطابات والحوارات، ولا يتمّ تشكّلها ضمن تلك السياقات إلاّ بمراعاة القواعد النحوية الصحيحة التي يتطلّبها المقام.

2-2-الدرس اللساني العربي:

2-2-1-نماذج من الدرس اللساني العربي الحديث:

2-2-1-1-أحمد المتوكّل:

2-2-1-1-1-وصف بعض مباحث مذكرة أحمد المتوكّل الموسومة بـ: تأملات في نظرية المعنى في التفكير اللساني العربي réflexions sur la théorie de la signification dans la "pensée linguistique arabe"

2-2-1-1-1-1-منطلقات المتوكّل في دراسته:

1-كانت انطلاقة أحمد المتوكّل في دراسته من فلسفة اللغة العادية

-عنصر "الأفعال اللغوية les actes du langage"

يقترح أحمد المتوكّل ثلاثة تقسيمات متمثّلة في ثنائية الخبر والإنشاء، والأفعال الكلامية المباشرة التي مثّل لها بالأساليب و الأفعال الكلامية غير المباشرة التي مثّل لها بالأغراض.

إذ من خلال هذه التقسيمات حاول المتوكّل بناء دراسته وربطها بها.

- يتحدّث المتوكّل في هذا العنصر عن رؤية النحويين القدامى للأفعال الكلامية من خلال تقسيمهم للكلام والجمل، إذ إنّهم قسّموا الجمل إلى: جمل خبرية constatifs وجمل إنشائية performatis

-هناك نوع من الجمل الإنشائية المقترحة من قبل النحويين يذكرها المتوكّل في دراسته ويسميها بالملفوظات الندائية les énoncésvocatifs، وهي تدلّ على النداء.

-وقد مثّل المتوكّل كذلك للملفوظات الأخرى بتراكيب عدّة منها هذه التركيبة: "pronom de 1ére personne +verbe +proposition"، فاتحاد الفعل مع ضمائر المتكلم والأسماء الموصولة يشكّل نوعا آخر من الملفوظات.

-عنصر "الوظيفة والبنيةstructure et fonction"

حاول أحمد المتوكّل في هذا المبحث استخراج الأفكار التي استند إليها المفكرون العرب القدامى في الربط بين بنية اللغة ووظيفتها، كما حاول البحث عن الكيفية التي قام بها هؤلاء المفكرون بالربط بين الألفاظ التصريحية ومبادئ التواصل إضافة إلى بحثه عن المشاكل التي كانت على مستوى النمذجة؛ أي المعيقات التي تعترض وضع نماذج نحوية لتحليل اللغة، هذا وقام أيضا باقتراح شكل للمبادئ والوظائف التداولية التي تحتوي على مبادئ التمييز ومبادئ الكم ويحتوي كلّ عنصر من هذه العناصر على وظائف تداولية وذلك من خلال الاستناد إلى مبادئ التواصل.

2-2-1-2-2-محمد الأوراغي:

2-2-1-2-1-دراسة وصفية لأعمال الأوراغي: الوسائط اللغوية ج2، الفصل 5.عنصر أصول تداولية كليّة.

-منطلقات الأوراغي في دراسته:

انطلق محمد الأوراغي في دراسته ممّا هو موجود وكائن؛ أي انطلاقته كانت من اللغة نفسها، وعمل على تحديد الوظائف التداولية للجمل انطلاقا من التقسيمات التي وضعها اللغويون والنحويون التراثيون للكلام(الجملة الخبرية والجملة الإنشائية والجملة الطلبية.) وقد اعتبر الإخبار والإنشاء والطلب وظائف تداولية، وأنّ أي وظيفة ثانية على الجملة تبطل الوظيفة الأولى التي سبقتها وبذلك تصبح تلك الوظيفة "وظيفة معطّلة"، وأنه توجد وظائف تداولية أصول، ووظائف أخرى متفرّعة عنها، كما تسقط الوظيفة التداولية عن الجملة إذا لم تتوفّر فيها الخصائص المطلوبة مثل التعريف والتخصيص. مضيفا أن الخصائص البنيوية تنجرّ عنها وظائف تداولية وأنّ الإعراب كذلك يعدّ نتيجة لأثر تداوليّ.

2-2-1-2-2-كتاب محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية ج.1:

عنصر المبدأ التداولي: موقعه ومحتواه:

حاول محمد الأوراغي في هذا العنصر توضيح أفكاره التداولية المتعلّقة بالنظرية اللسانية النسبية التي هو بصدد التأسيس لها، فنظريته اللسانية ترتكز على أسس ومبادئ تداولية نبّه إليها في بداية البحث، مشيرا إلى أنّ النظريات اللسانية المفتقدة للجانب التداولي تعدّ نظريات ناقصة، فاستند في ذلك إلى أهم الأفكار النحوية التداولية التي أشار إليها سيبويه في مؤلّفه، والتي نصّ فيها على أنّ للإعراب علاقة وطيدة بالتداول والسياقات التي يقال فيها الكلام، وقد أثار فكرة مهمة تتمثّل في كون التراكيب اللغوية تختلف حسب المخاطَبين المتلقين للكلام، فهناك تراكيب قد يصلح استعمالها مع متلق معيّن ولا ينفع استعمالها مع متلق آخر، مستشهدا في ذلك بقول سيبويه: "فإنّ النحويين ممّا يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب. وذلك أنّ رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: (أنا عبد الله منطلقا)، و(هو زيد منطلقا) كان محالا..."

وقد اتّضحت في هذا العنصر أيضا تأثيرات الدراسات اللغوية التراثية من خلال الأفكار التي استقاها من كتب اللغويين التراثيين لتوضيح أفكاره التداولية المتعلّقة بالعلاقة التي تربط المتخاطبين والممثّل لها في المبدأ التداولي من خلال ما أشار إليه في النقاط الآتية:

-ترتيب مكوّنات الجملة:فالعناصر اللغوية للجملة ترتّب وفقا للغرض الذي يسعى إليه المتكلّم، فأبنية الكلام تتبع التداول؛ أي السياقات المحيطة بالخطاب، وقد عمل الأوراغي في هذا العنصر على الرجوع إلى أفكار الجرجاني مصرّحا في ذلك من خلال الاستشهاد بأحد أقواله التي يقول فيها:"أن تقول (أنا كتبت في معنى فلان) و(أنا شفهت في باب)، تريد أن تدعيّ الانفراد بذلك

والاستبداد به وتزيل الاشتباه فيه، وتردّ على من زعم أنّ ذلك كان من غيرك، أو أنّ غيرك قد كتب فيه كما كتبتَ..."

-الإعراب التداولي:يرمي الأوراغي في هذه النقطة إلى الحديث عن الإعراب الذي يكون بفعل المعمولات المعنوية لا التركيبية التي تكون ظاهرة، وهذه الفكرة أشار إليها النحاة القدامى، وقد قالوا بأنّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، وعدّوا الابتداء عاملا معنويا، وباستناده إلى ما أشاروا إليه تمكّن من وضع مصطلحات حديثة تحمل تقريبا المفاهيم نفسها المشار إليها قديما، فعبّر عن ذلك بمصطلح "التسريب" الذي يقصد به "انتقال علامة الإعراب إلى المبتدأ الواقع في صدر الجملة من نسيبه الواقع في نواة الجملة أو في فضلتها."[23]

-الحذف والذكر:تحدّث محمد الأوراغي في هذا العنصر عن حذف بعض عناصر الكلام مراعاة للسياق المحيط بالخطاب والمتخاطبين، وهذا المبحث أشار إليه العديد من النحاة والبلاغين كذلك.

-الانتقاء التداولي: يقصد الأوراغي بهذا العنصر انتقاء تراكيب لغوية معيّنة بغية التعبير عن موقف تداولي معيّن، فالتراكيب تختلف باختلاف الأغراض التواصلية، وهي فكرة أشار إليها سيبويه والجرجاني معا.

3-المقارنة بين أعمال المتوكّل والأوراغي:

كلا الباحثين انطلقا في دراستهما من التداول؛ أي أنّهما جعلا من التداول الركيزة الأساسية التي يستندان إليها في تلك الدراسات.

3-1-أحمد المتوكّل:

يمثّل ويستشهد أحمد المتوكّل من الدراسات النحوية القديمة وبعد ذلك يقترح أفكارا جديدة وفقها، فإضافة إلى شرحه لكلّ الأمثلة التراثية بطريقة حديثة نجده يطرح تساؤلات حول القضايا النحوية التراثية ويضع اقتراحات لها.

فانطلاقة أحمد المتوكّل من فلسفة اللغة جعلته يقترح دراساتٍ مبنية على الأفعال الكلامية، التي ولّد منها القوة الإنجازية المتضمنة في مستوى البنية التحتية لأبحاثه، إضافة إلى القضية المرافقة لهذه المستويات والمولّدة من الأفعال الكلامية كذلك.

3-2-محمد الأوراغي:

لا يمثّل أو يستشهد محمد الأوراغي من الدراسات القديمة وإنّما يبدع أفكارا جديدة استنادا إلى خلفيته المعرفية لتلك الدراسات.، كما نجده يحاول دراسة اللغة من خلال المبادئ المشكّلة لها والتي من خلالها يستطيع المتكلّم تكوين الجمل والعبارات اللغوية.

استنتاج حول الدراسة المقارِنة:

استنادا إلى الوصف والمقارنة اللذان قمنا بهما اتضح أنّه بالرغم من الانطلاقة نفسها لكلا الباحثين والتي كانت من التداول؛ أي من وظيفة اللغة وما يحيطها من سياقات متنوّعة، إلاّ أنّ كلّ دراسة اتخذت سبيلا آخر في التشكّل والتنظير، ولكنّ الأهم في هذه الدراسات هو اتخاذها من

التداول المبدأ الأساسي والرئيس لبناء كلّ الأفكار المقترحة، ممّا أنتج دراسات ناجعة في تحليل اللغة العربية ودراسة كلّ الميادين التي لها بها.

خاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها نستنتج أنّ النحاة العرب القدامى تنبّهوا إلى قضية المعنى والمبنى فكانت دراساتهم مبنية عليها، وعليه فإنّ النحو العربي يعدّ نحوا وظيفيا تداوليا يخضع للمبادئ التداولية أكثر من المبادئ الشكلية الصورية، ومن ثمّة فإنّ الدراسات اللسانية الحديثة سواء الغربية منها أم العربية قد تأثرت تأثرا كبيرا بذلك فبنت نظرياتها ونماذجها عليها. ومن خلال الأعمال التأصيلية للباحثين أحمد المتوكّل ومحمد الأوراغي تبيّن أنّهما سارا على نهج النحاة القدامى فكانت انطلاقتهما من ذلك ممّا مهدّ لهما الطريق لبناء دراساتهما اللاحقة على ما قاما به في الأبحاث الأوليّة، واستنادا إلى هذا نقترح ما يلي:

-ضرورة الاهتمام بالتراث اللغوي العربي، وقراءته قراءة تحليلية نقدية، ومحاولة الاستفادة من أهم الأفكار الموجودة فيه من أجل إثراء الأبحاث اللسانية الحديثة خاصة التداولية منها التي لاتزال في بداية التأسيس.

-تحليل الدراسات اللسانية العربية التي سار أصحابها فيها على النهج التداولي محاولين التأسيس لنظريات لسانية جديدة تخدم اللغة العربية، ومحاولة إكمال الأفكار الواردة فيها وتطويرها.

-محاولة تطبيق قواعد النظريات اللسانية المؤسسة من قبل أحمد المتوكّل ومحمد الأوراغي على نصوص وخطابات اللغة العربية وتحليلها وفقها ضمن الحقول المعرفية والميادين الاجتماعية ذات صلة باللغة نفسها.

الإحالات:

*كلمة استعملت لأوّل مرة في النحو الوظيفي من قبل الباحث اللساني محمد الحسين مليطان في كتابه الموسوم بـ: "نظرية النحو الوظيفي: الأسس والمفاهيم والإجراءات"، للدلالة على المرحلة الثانية التي قام بها أحمد المتوكّل في تأسيس النظرية النحوية الوظيفية في العالم العربي، من خلال الرجوع إلى التراث اللغوي العربي والاستفادة منه في التأسيس، وقد علمنا بأنّه أوّل من استعمل الكلمة، من خلال حوار هاتفي ناقشنا فيه بعض أفكار النحو الوظيفي، وكان ذلك في شهر مارس عام 2020، وأعدنا التأكّد من هذه الفكرة في اتصال آخر يوم: 30 نوفمبر 2020 على الساعة: 15:00.

[1]صحراوي مسعود، 2005، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، ط.1، بيروت، ص.174.

[2]ابن جني أبو الفتح، الخصائص، د.ت، تح.النجار محمد علي، ج.3، دار الكتب المصرية، د.ط، مصر، ص.255.

[3]المرجع نفسه، ص.186.

[4]سيبويه أبو البشر بن عثمان، 2015، الكتاب، تح.البكّاء محمد كاظم، مج.2، ق.1، ج.2،منشورات زين الحقوقية والأدبية، لبنان، ص.216.

[5] ينظر: بن عيسى عبد الحليم، 2013، المنحى الوظيفي التداولي في تحليل الخطاب القرآني وظيفة الفاعل انموذجا، مجلة الحضارة الإسلامية، ع.19، ص.673-653، ص.651.

[6]سيبويه، الكتاب، ص.315.

[7]صحراوي مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، المرجع السابق، ص.200-201.

[8]إسماعيلي علوي عبد السلام، 2017،(السميولسانيات وفلسفة اللغة: بحث في تداوليات المعنى والتجاوز الدلالي)، كنوز المعرفة، ط.1،عمان، ص.73.

[9]مقبول إدريس، 2004، البعد التداولي عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج.55، ع.1، ص.245-279، ص.261.

[10]ابن جني أبو الفتح، 1993 سر صناعة الإعراب، تح.هنداوي حسن، ط.2، دار القلم، دمشق، ص.211.

[11] ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص.175.

[12]فؤال بابتي عزيزة، 1992، المعجم المفصّل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، ط.1،لبنان، ص.423.

[13]المرجع نفسه، ص.423.

[14] ينظر: العزاوي أبو بكر، 2019،(الدرس التداولي في الفكر اللغوي القديم: ابن جني نموذجا)، مجلة أبوليوس، مج.6، ع.1، ص.29-38، ص.31.

[15] ينظر: .Yule George, 1996,Pragmatics,OxfordUniversityPress, Britain,p.47

[16]المبخوت شكري، 2010،(دائرة الأعمال اللغوية: مراجعات ومقترحات)، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط.1، لبنان، ص.22.

[17]إسماعيلي علوي عبد السلام، (السميولسانيات وفلسفة اللغة: بحث في تداوليات المعنى والتجاوز الدلالي)، مرجع سابق، ص.177.

[18]المرجع نفسه، ص.177-178.

[19]المتوكّل أحمد، 2010، اللسانيات الوظيفية، (مدخل نظري)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط.2، لبنان، ص.24.

[20]المرجع نفسه، ص.24.

[21]أدراوي العياشي، 2011،(الاستلزام الحواري في التداول اللساني: من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها)، دار الأمان، منشورات الاختلاف، ط.1،المغرب، الجزائر، ص.92.

[22] ينظر: المرجع نفسه، ص.92.

[22]الأوراغي محمد، 2018، محاضرات في النظرية اللسانة والنماذج النحوية، دار كلمة، منشورات ضفاف، دار الأمان، منشورات الاختلاف، ط.1، تونس، المغرب، الجزائر، لبنان، ص.75.

المراجع:

-ابن جني أبو الفتح:أ-1993 سر صناعة الإعراب، تح.هنداوي حسن، ط.2، دار القلم، دمشق.
- الخصائص،تح.النجار محمد علي، ج.3، دار الكتب المصرية، د.ط، مصر.

-أدراوي العياشي، 2011،(الاستلزام الحواري في التداول اللساني: من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها)، دار الأمان، منشورات الاختلاف، ط.1،المغرب، الجزائر.
-إسماعيلي علوي عبد السلام، 2017،(السميولسانيات وفلسفة اللغة: بحث في تداوليات المعنى والتجاوز الدلالي)، كنوز المعرفة، ط.1،عمان.
-الأوراغي محمد، 2018، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، دار كلمة، منشورات ضفاف، دار الأمان، منشورات الاختلاف، ط.1، تونس، المغرب، الجزائر، لبنان.
-بن عيسى عبد الحليم، 2013، المنحى الوظيفي التداولي في تحليل الخطاب القرآني وظيفة الفاعل أنموذجا، مجلة الحضارة الإسلامية، ع.19، ص.637-653.
-سيبويه أبو البشر بن عثمان، 2015، الكتاب، تح.البكّاء محمد كاظم، مج.2، ق.1، ج.2، منشورات زين الحقوقية والأدبية، لبنان.
-صحراوي مسعود، 2005، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، ط.1، بيروت.
-العزاوي أبو بكر، 2019،(الدرس التداولي في الفكر اللغوي القديم: ابن جني نموذجا)، مجلة أبوليوس، مج.6، ع.1، ص.29-38.
-فؤال بابتي عزيزة، 1992، المعجم المفصّل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، ط.1، لبنان.
-المبخوت شكري، 2010،(دائرة الأعمال اللغوية: مراجعات ومقترحات)، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط.1، لبنان.
-المتوكّل أحمد، 2010، اللسانيات الوظيفية، (مدخل نظري)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط.2، لبنان.
-مقبول إدريس، 2004، البعد التداولي عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج.55، ع.1، ص.245-276.
-Yule George, 1996, Pragmatics,Oxford University Press, Britain.